تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنـــوان

نظام التقاضي عن بعد وفقا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي

للطالبة

مريم محمد خاطر الشامسي

المشرف

د. عبدالله الخطيب، قسم القانون الخاص

كلية القانون

المكان والزمان

2:00 مساء

الأربعاء، 23 مارس 2202

استخدام التقنيات الحديثة عن بعد

الملخص

تتناول هذه الدراســة كيفية تطبيق التقاضـــي عن بعد وفقا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي وتحديداً التطبيق العملي للتقاضـي عن بعد في ضوء صدور القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019 في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضـي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية الإماراتي، حيث بينت الدراسة ماهية التقاضي عن بعد، ووضحت إجراءات التقاضي عن بعد، وتطرقت أيضا إلى خصوصية التقاضي عن بعد في مرحلة المحاكمة.

النتائج:

توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، منها:

- ✓ أن الإجراءات الورقية والمواعيد الإجرائية الطويلة في نظام التقاضـي التقليدي تطيل أمد التقاضـي، وتسـبب صـــعوبة الفصـــل في المنازعات، كما تحتاج إلى الكثير من الجهد والعناء، علاوة على ارتفاع التكاليف والنفقات.
- ✓ سـهولة تطبيق الإجراءات، وسـرعة الفصـل في المنازعات، وتخفيف الازدحام في مقرات المحاكم. لذا يحقق التقاضـي عن بعد ميزات عديدة للمحكمة وللأطراف المترافعة بفضـل توظيف تقنيات الحاسـوب والاتصـال والشبكة العنكبوتية.

ومن أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ دعوة المشـرع الإماراتي إلى تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بعلانية الجلسـات وإبداء الدفوع وغيرها من إجراءات التداعي أمام المحكمة لتتفق أكثر مع نظام التقاضي عن بعد.
- ✓ ضـــرورة تفعيل أنظمة التقاضـــي عن بعد وجعلها متاحة للجميع، واتخاذ كل الإجراءات التي تحقق ذلك وإزالة كل العراقيل التي تعوقه سواء كانت فنية أو إدارية أو لوجسيتية.
- ✓

كلمات البحث الرئيســـة: التقاضـــي عن بعد، الإعلان الإلكتروني، المدعى والمدعى عليه ، الدعوى الإلكترونية، الحكم القضائي.